طالت العديد من الشركات المدرجة

«بيان»: بورصة الكويت حققت مكاسب جيدة في إبريل

■ المؤشر السعري أنهى تداولات الشهر مسجلاً أعلى مكاسب منذ بداية العام

قال تقرير شركة بيان للاستثمار تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من تحقيق مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة في شهر ابريل، مدعوما من القوى الشرائية التي طالت العديد من الأسهم المدرجة في السوق، سواء القيادية منها أم الصغيرة، والتي انعكست إيجابا على جميع المؤشرات، وخاصة المؤشر السعري الذي أنهى تداولات الشهر مسجلا أعلى مكاسب شهرية منذ بداية العام، مغلقا عند أعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات، كما ودفعت عمليات الشراء التي شملت بعض الأسهم القيادية مؤشر كويت 15 لتسجيل أعلى مستوى إغلاق له منذ انطلاقه في مايو من العام الماضي.

وأضاف التقرير: شهد شهر ابريل بعض الأحداث الاقتصادية وصدور بعض التقارير التي تخص الوضع الاقتصادي المحلي، إذ تم إقرار قانون إسقاط فوائد القروض في أوائل الشهر، والمعروف بقانون «صندوق الأسرة»، في مداولته الثانية، وذلك بعد إجراء بعض التعديلات النيابية والحكومية عليه. هذا وقد انتقد صندوق النقد الدولي إقرار هذا القانون معتبرا إياه أنه يسبب «مخاطرة أخلاقية تؤدي إلى تقويض إنشاء ثقافة ائتمان سليمة في الكويت»، وذلك بحسب قوله، مضيفا، إن إقدام الكويت على إسقاط فوائد القروض من شأنه أن يشجع البنوك على اتخاذ مراكز أكثر مخاطرة، فضلا عن تشجيع الأسر الكويتية على الاقتراض وتحمل ديون أعلى في المستقبل».

وتابع في هذا السياق، تم خلال الشهر الماضي إصدار عددا من التقارير الاقتصادية التي انتقدت بعض الأوضاع الاقتصادية في الكويت، حيث قال صندوق النقد الدولي أن استمرار الإنفاق الكبير على الزيادات في الأجور والكوادر في الكويت سيتسبب في تسجيل عجز لميزانية الدولة في عام 2017، حيث ستختفي كل الفوائض وسيصبح الاقتصاد الكويتي في مفترق طرق، ولن تتوافر حينها إيرادات يمكن تجنيبها كاحتياطات للأجيال القادمة، مؤكدا أن الوضع يتطلب من الحكومة تغيير سياستها المالية والتقليل من الإنفاق الجاري، حيث انتقد بطء ردود الأفعال لصناع القرار لإخراج الاقتصاد الكويتي من تبعات الأزمة المالية العالمية، مبينا أن المشاكل التي تعانيها شركات الاستثمار لم تتم معالجتها بشكل هيكلي. وفي تقرير آخر حمل عنوان «آفاق الاقتصاد العالمي»، توقع الصندوق أن يتراجع النمو الاقتصادي في الكويت إلى 1.1 في المئة خلال العام الحالي، مقارنة مع 5.1 في المئة العام الذي سبقه، مما يشكل أدنى نسبة نمو متوقعة بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، معللا ذلك بضعف الطلب العالمي على النفط، حيث يبقى النمو المتوقع للناتج المحلي الحقيقي في الكويت أقل بنسبة 2 في المئة من متوسط النمو المتوقع للدول المصدرة للنفط، البالغ 3.2 في المئة للعام 2013.

كما أكدت وكالة «كابيتال ستاندردز» في تقرير لها أن اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على احتياطيات النفط والغاز يعرض الكويت لمخاطر تقلبات سوق النفط العالمي، مضيفة أنه لا يمكن للقطاع غير النفطي أن يكتسب زخما مرة أخرى إلا إذا كان هناك زيادة في الإنفاق الحكومي الرأسمالي على البنية التحتية وعلى مشروع تحويل الكويت إلى مركز مالي يتمتع بمرافق تجارية تتسم بالكفاءة.

على صعيد اداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر أبريل، فقد تمكن من تحقيق الارتفاع في ظل أداء اتسم بالتذبذب، وإن كان باتجاه عام صاعد، حيث شهدت مؤشرات السوق الثلاثة أداءً جيدا، ولاسيما المؤشر السعري الذي استطاع أن ينهي تعاملات الشهر مسجلا أعلى مستوى إغلاق له منذ ثلاث سنوات تقريبا، وتحديدا منذ شهر أبريل من عام 2010، حيث جاء ذلك نتيجة النشاط الشرائي الذي ساد السوق خلال معظم جلسات الشهر، والذي تركز على الأسهم الصغيرة في مختلف القطاعات، وخاصة قطاعي العقار والخدمات المالية، هذا بالإضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي تتسم بها تداولات السوق، والتي تعتبر الداعم الرئيسي له هذه الفترة.

وقد شهد السوق خلال الشهر الماضي إيقاف 17 شركة عن التداول بسبب عدم تقديمها للبيانات السنوية للعام المالي 2012، إلا أن السوق تجاهل ذلك وتمكن من تحقيق المكاسب، خاصة في ظل البيانات المالية الجيدة والتوزيعات النقدية التي أعلنت عنها بعض الشركات القيادية، والتفاؤل بشأن نتائج الشركات المدرجة عن فترة الربع الأول من العام الجاري، مما أدى إلى نشاط العمليات الشرائية في السوق بشكل ملحوظ، مما مكن مؤشرات السوق من تحقيق الارتفاع في أغلب جلسات الشهر.

من جهة أخرى، لم يسلم السوق من تأثير عمليات جني الأرباح الجزئية التي كان يشهدها بين الحين والآخر، والتي انعكست سلبا على أداء جميع مؤشراته، وأدت إلى تراجعهم في بعض الجلسات اليومية من الشهر، إلا أن هذه التراجع لم يدم كثيرا، حيث استطاعت عمليات الشراء التي كانت حاضرة بقوة، أن تقف كحائد الصد أمام أي تراجع كان يسجله السوق، وتمكنت من دفعه نحو المنطقة الخضراء.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الشهر الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي إلى 25.21 في المئة ، بينما بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 9.10 في المئة . في حين وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 7.11 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام 2012.

وقد أقفل المؤشر السعري مع نهاية أبريل عند مستوى 7.430.54 نقطة، مسجلاً نموا نسبته 10.55 في المئة عن مستوى إغلاقه في مارس، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 5.13 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 455.67 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.080.83 نقطة، مسجلاً ارتفاعا بنسبة بلغت 4.84 في المئة . وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين التغيرات الشهرية لمتوسط مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر مارس، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 18.63 في المئة ليصل إلى 63.87 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعا بسيطاً نسبته 0.61 في المئة ، ليبلغ 715.83 مليون سهم.

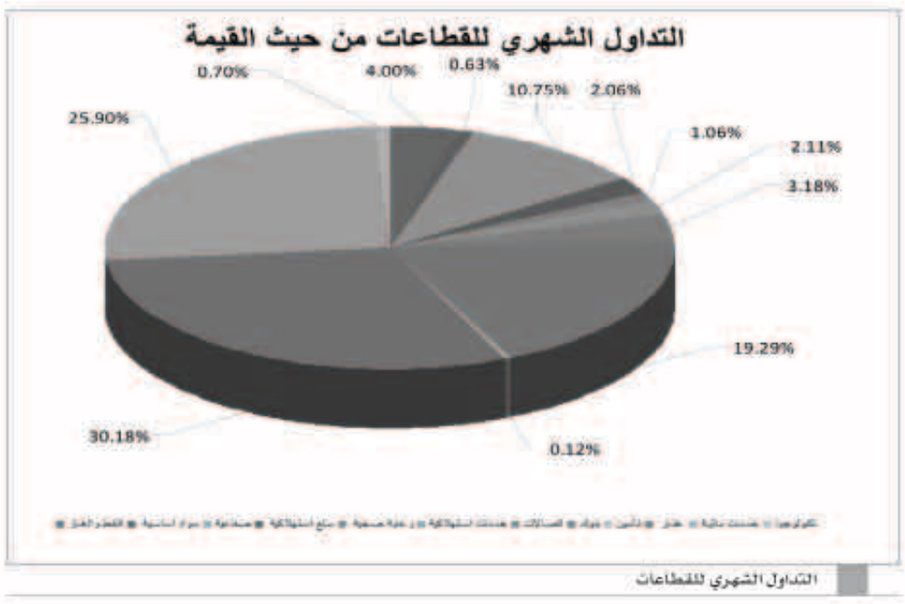

التداول الشهري للقطاعات

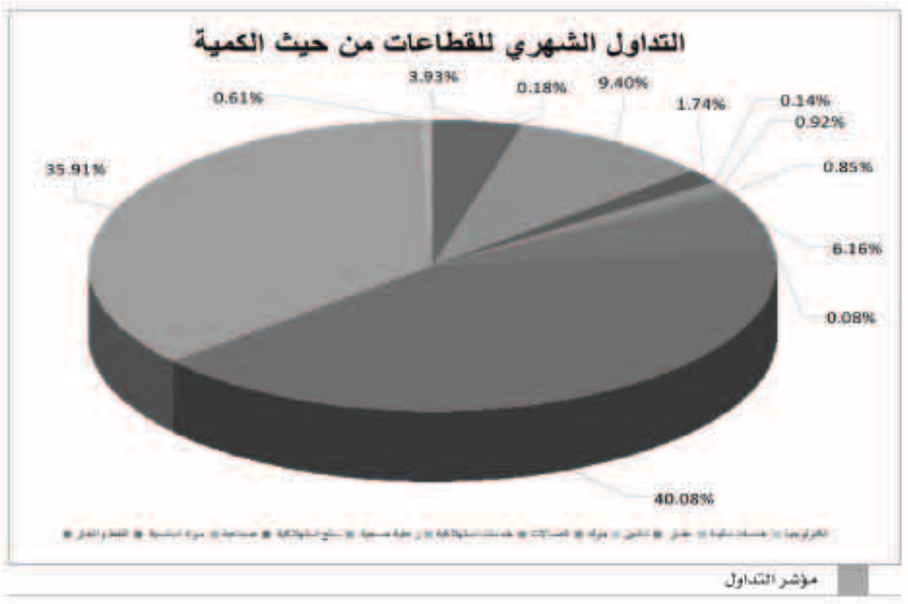

مؤشر التداول

■ التركيز على الأسهم الصغيرة في مختلف القطاعات

■ السوق تجاهل إيقاف 17 شركة عن التداول لكنه لم يسلم من عمليات جني الأرباح

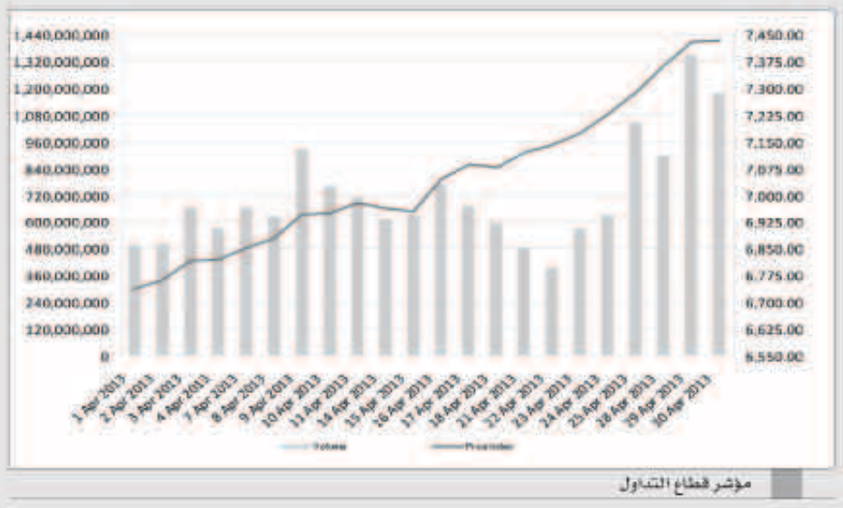

مؤشر قطاع التداول

قطاع العقار شغل المركز الأول

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 6.31 مليارات سهم شكلت 40.08 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 35.91 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 5.65 مليار سهم للقطاع، المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعية، حيث بلغت حجم تداولاته 1.48 مليارات سهم أي 9.40 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 30.18 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 424.10 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.90 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 363.92 مليون د.ك. أما قطاع البنوك، فقد حل ثالثا بعد أن بلغت قيمة تداولاته 271.10 مليون د.ك. أي ما نسبته 19.29 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق.

مؤشرات القطاعات

تمكنت عشرة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية من تسجيل الارتفاع في مؤشراتها بنهاية الشهر الماضي، في حين تراجعت مؤشرات القطاعين الباقيين، وقد تصدر قطاع العقار القطاعات التي حققت ارتفاعا، حيث أقفل مع نهاية الشهر عند مستوى 1.423.99 نقطة مسجلا نموا نسبته 25.11 في المئة ، تبعه قطاع التكنولوجيا والذي أنهى مؤشره تعاملات أبريل مسجلا ارتفاعا بنسبة 15.56 في المئة مقفلا عند مستوى 1.166.30 نقطة، في حين شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثالثة، إذ أغلق عند مستوى 1.089.24 نقطة، بارتفاع نسبته 12.13 في المئة . هذا وكان قطاع الاتصالات هو الأقل ارتفاعا خلال شهر أبريل، إذ سجل مكاسب بنسبة بلغت 2.26 في المئة منهيا تداولات الشهر عند مستوى 919.46 نقطة.

في المقابل، أنهى مؤشر قطاع النفط والغاز تداولات الشهر الماضي عند مستوى 1.236.24 نقطة، متراجعا بنسبة بسيطة بلغت 0.38 في المئة ، في حين سجل قطاع الرعاية الصحية انخفاضا نسبته 0.33 في المئة ، مقفلا عند مستوى 1.061.90 نقطة.

■ عمليات الشراء التي شملت الأسهم القيادية دفعت مؤشر كويت 15 إلى تحقيق أعلى مستوى إغلاق

النعيمي: الولايات المتحدة ستبقى بحاجة لنفط الشرق الأوسط

واشنطن - «كونا»: قال وزير النفط السعودي علي النعيمي ان الولايات المتحدة ستبقى بحاجة لنفط الشرق الاوسط فترة طويلة مرحبا في الوقت ذاته بزيادة انتاج الطاقة في امريكا.

وقال الوزير النعيمي في خطاب القاه في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في العاصمة الامريكية واشنطن ان الولايات المتحدة تنتج البترول بأعلى مستوياته خلال 20 عاما بفضل التكسير الهيدروليكي والتقنيات المتقدمة الاخرى للحفر الا انها ستبقى «مستهلكا رئيسيا للطاقة». واضاف ان «الحديث عن الاستقلال بالطاقة فشل في التعرف على الطبيعة المترابطة لاسواق الطاقة العالمية» معربا عن اعتقاده بأن «الحديث عن انهاء الاعتماد ساذج او بالاحرى وجهة نظر بسيطة».

علي النعيمي

ورحب النعيمي بالارتفاع في انتاج الطاقة المحلي في الولايات المتحدة من حقول الغاز والزيت الحجري معتبرا انه سيضيف عمقا واستقرارا في اسواق النفط العالمية.

وقال ان استخراج الاحتياطيات النفطية بكميات تجارية من المناطق الكتيمة قليلة المسامية والنفاذية يشكل تحولا في صناعة الطاقة الامريكية ويساعد في الحفاظ على الاقتصاد الامريكي وخلق فرص عمل في وقت صعب.

وبين ان «الولايات المتحدة ستستمر في تلبية الطلب المحلي من خلال الاستفادة من مجموعة واسعة من المصادر المختلفة بما فيها منطقة الشرق الأوسط وهذا هو ببساطة الاقتصاد».

السعودية تقود تطوير قطاع الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أظهرت مؤشرات إرنست ويونغ حول الدول الأكثر جاذبية في قطاع الطاقة المتجددة أن السعودية تقود مساعي تطوير قطاع الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة الى مصر والمغرب، بفضل احتلالها مرتبة عالية من حيث امكانات طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وكشفت أحدث نسخة صادرة من التقرير الربع سنوي حول الدول الأكثر جاذبية في قطاع الطاقة المتجددة أن كافة مؤشرات مصادر الطاقة المتجددة بتلك الدول تقدم مثالا يحتذى به من بين باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشيرا إلى هناك نحو 40 دولة تحتل الصدارة في هذا القطاع اعتمادا على اسواقها في مجال الطاقة المتجددة بمعدل ربع سنوي.

وتضمن التقرير الذي أعده المستشارون الماليون في مجال الطاقة المتجددة بإرنست ويونغ نظرة موسعة حول التكنولوجيات الفردية؟ والبنيات التحتية المتجددة ومؤشرات الرياح والطاقة الشمسية وكذلك المؤشرات الكلية المتجددة لكل دولة من الدول، بالإضافة إلى تقديم نظرة متعمقة داخل سوق الطاقة المتجددة بالمنطقة والاتجاهات الحديثة والتحديات التي تواجهه والنظرة المتوقعة لمستقبل هذا القطاع.

وقال رئيس قسم خدمات التقنيات النظيفة في ارنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمر أبوعلي: نحن في غاية السعادة عندما نرى سعي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بشكل متقانٍ لتصل إلى استخدام الطاقة الخضراء.

الذهب يتراجع وسط ترقب لنتائج اجتماع الاحتياطي الاتحادي

سنغافورة - «رويترز»: تراجع الذهب أمس بسبب قلة المشتريات الفعلية ومع ترقب المستثمرين لقرار الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» بشأن ما إذا كان سيواصل برنامجه لتحفيز الاقتصاد وهو ما قد يعزز جاذبية المعدن النفيس كأداة للتحوط من التضخم.

وستختتم لجنة السياسة النقدية في الاحتياطي الاتحادي اجتماعها يوم الأربعاء ببيان قد يعكس بيانات اقتصادية ضعيفة صدرت في الآونة الأخيرة. ويترقب المستثمرون أيضا بيانات الوظائف غير الزراعية التي تصدر يوم الجمعة والتي قد تحدد آفاق التحفيز النقدي في المدى البعيد.

وكان الخوف من ارتفاع التضخم بسبب طباعة البنوك المركزية لمزيد من النقود لشراء الأصول عاملا رئيسيا في ارتفاع أسعار الذهب التي سجلت أعلى مستوياتها في 11 شهرا في أكتوبر تشرين الأول الماضي بعد أن أعلن الاحتياطي الاتحادي جولة ثالثة للتحفيز الاقتصادي.

وتراجع سعر الذهب في السوق الفورية 1.89 دولارا إلى 1474.71 دولار للأوقية «الأونصة» بحلول الساعة 0602 بتوقيت جرينتش إذ ان السوق حائرة بين آمال في إبقاء الاحتياطي الاتحادي على سياسته الحالية وبين تصفية المستثمرين لبعض المراكز في صناديق المؤشرات.

وارتفعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب تسليم يونيو 2.10 دولار إلى 1474.20 دولار للأوقية.

وتراجعت الفضة 0.3 في المئة إلى 24.21 دولاراً للأوقية والبلاتين 0.1 في المئة إلى 1502.49 دولار.

واستقر البلاديوم دون تغير يذكر عند 695.28 دولاراً للأوقية

الدولار يهبط مع توقعات باستمرار برنامج التحفيز الاقتصادي الأمريكي

لندن - «رويترز»: هبط الدولار إلى أدنى مستوى في شهرين مقابل سلة من العملات يوم أول أمس في ظل توقعات باستمرار برنامج التحفيز الاقتصادي الأمريكي.

وكانت بيانات أسعار المنازل وثقة المستهلك في الولايات المتحدة مشجعة غير ان انكماشا مفاجئا في أنشطة الأعمال فضلا عن مجموعة من البيانات الضعيفة في الآونة الأخيرة أججت مخاوف من حدوث تباطؤ اقتصادي وضغطت على الدولار.

وقد ينخفض أكثر إذا أقر مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» - كما هو متوقع - في أعقاب اجتماعه الشهري بالحاجة لمزيد من التحفيز لدعم التعافي الاقتصادي الذي لا يزال هشا.

وسجل مؤشر الدولار 81.596 وهو أدنى مستوى له منذ أواخر فبراير شباط. وتأثر المؤشر بانخفاض العملة الأمريكية مقابل الجنيه الاسترليني الذي ارتفع إلى أعلى مستوى في شهرين ونصف بعد نتائج أفضل من المتوقع لمسح مديري المشتريات في بريطانيا.

وكانت التعاملات محدودة في آسيا ومن المتوقع أن تكون كذلك في أوروبا بسبب عطلة يوم العمال.

واستقر اليورو عند 1.3167 دولار بالقرب من أعلى مستوى له منذ 17 ابريل البالغ 1.3187 دولار والذي سجله أمس الثلاثاء.

بعد أسبوع من إعلان أول تراجع فعلي في الأرباح

«أبل» تذهل السوق بصفقة سندات قياسية بقيمة 17 مليار دولار

لندن - «رويترز»: أذهلت أبل سوق السندات بأكبر صفقة سندات غير مصرفية في التاريخ بلغت قيمتها 17 مليار دولار بعد أن غيرت عملاقة الكمبيوتر سياستها لتهدئة المساهمين الساخطين.

فبعد أسبوع واحد من إعلان أول تراجع فصلي في أرباح الشركة في عشر سنوات جاءت أبل للسوق بالصفقة الضخمة لجمع المال لبرنامج طموح سيأتي بعائد 100 مليار دولار نقدا لحملة أسهم أبل.

وقالت مصادر إن المستثمرين يسارعون للدخول في صفقة أبل وهي الشركة التكنولوجية الكبرى الوحيدة التي لا تضم دفاترها أي دين على الإطلاق.

واجتذبت صفقة السندات التي تطرح على ست دفعات والمقومة بالكامل بالدولار طلبات شراء بأكثر من 50 مليار دولار بحلول ظهر الثلاثاء في نيويورك وهو مستوى ضخم من الطلب حتى في ظل ظروف انتعاش سوق السندات الراهنة.

وقال راجيف شارما مدير الصناديق في فرست انفستورز مانجمنت «أبل أوضحت نواياها وهي ان هذه الصفقة تستهدف نشاطا يرضي المساهمين. .أبل شيء يريده الجميع في محافظهم.»

والسندات التي تبلغ قيمتها 17 مليار دولار تتجاوز بكثير أكبر طرح سابق وفقا لبيانات خدمة أي.أف.ار التابعة لتومسون رويترز وهو اصدار سندات بقيمة 14.7 مليار دولار طرحته ابوت لابوراتوريز في نوفمبر تشرين الثاني الماضي.

وفي وقت سابق قال مصدر إنه جرى ابلاغ مستثمرين محتملين يوم الاثنين إن هذه ستكون صفقة أبل الوحيدة من نوعها هذا العام ما بدد الآمال فيما يبدو في طرح سندات أخرى مقومة بالاسترليني أو باليورو وساعد في تعزيز الطلب على الصفقة الضخمة التي أعلنت يوم الثلاثاء والتي قادها دويتشه بنك وجولدمان ساكس.

وتأتي صفقة السندات تتويجا لأسبوع مهم لأبل التي غيرت في سبعة أيام أسلوبها لإرضاء قاعدة المستثمرين فيها فأصبحت أكبر موزع أرباح في العالم واستعادت مكانتها كأكبر شركة من حيث القيمة السوقية التي تبلغ 413 مليار دولار.

وكان المستثمرون المستاءون من إحجام تيم كوك الرئيس التنفيذي للشركة في وقت سابق عن توزيع أرباح على المساهمين من جبل السيولة النقدية الهائل لدى الشركة البالغ 145 مليار دولار والغاضبون كذلك من تقلص آفاق نمو الأرباح يقبلون بدرجة كبيرة على بيع سهم أبل منذ أن بلغ سعر السهم ذروته عند 705 دولارات في أواخر سبتمبر أيلول الماضي.

شركة أبل